BALAGH
Journal of Islamic and Humanities Studies
Vol 1 / No 2 – August 1443 / 2021
ISSN: 2791-6561
Received: 29.06.2021 | Accepted: 17.07.2021 | DOI: 10.5281/zenodo.5552180

الاعتراضات على أسانيد صحيح البخاري وأجوبة الحافظ ابن حجر عنها في "فتح الباري"، دراسة تحليلية مقارنة من أول كتاب بدء الوحي إلى آخر أبواب سترة المصلي.

The objections on *Asanid* (Chaines) of *Sahih al-Bukhari* and the answers of *Al-Hafiz Ibn Hajar* to them in his "*Fath Al-Bari*", a comparative analytical study from the chapter of The beginning of the Revelation until the end of the chapters of Prayer's *Sutrah*

د. فؤاد بوالنعمة & محمد معلم أدو كولو

Dr. Fouad Bounama* & Mohamed Maalim Adow Golo**

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى جمع الاعتراضات على أسانيد صحيح البخاري، التي ذكرها الحافظ ابن حجر في فتح الباري، من أول كتاب بدء الوحي إلى آخر أبواب سترة المصلي، وتحليلها وبيان منهج الشراح في ردها. وتكمن مشكلة البحث في أن العلماء مع إقرارهم بعلوّ منزلة هذا الكتاب، وتميز مؤلفه، لم يسلّموا له في كل الجزئيات التي أوردها فيه، بل اعترض عليه بعضهم في مواضع منه، وانبرى آخرون للدفاع عنه والرد على هذه الاعتراضات. ولما كان الحافظ ابن حجر من أبرز من حاول استقصاء هذه الاعتراضات، وتصدى لدفعها في شرحه "فتح الباري"، جاء هذا البحث لجمع هذه الاعتراضات، ودراستها وتحليلها؛ ومقارنتها بأجوبة بقية العلماء من شراح صحيح البخاري ممن تقدمه أو عاصره؛ للوقوف على ماهيتها، وبيان منهج الرد لها. وتأتي أهمية البحث في كونه يبين جانبا من منهج علماء الحديث في نقد الأسانيد ومناقشة النقد ورده. والمنهج الذي سلكه الباحث هو المنهج الاستقرائي في جمع هذه الاعتراضات، والمنهج التحليلي الوصفي في بيانها وتوضيح إجابات الحافظ ابن حجر عنها، ثم المنهج المقارن في الموازنة بين إجابات ابن حجر وإجابات غيره من الشراح. وتتلخص أهم نتائج البحث في أن عدد الاعتراضات على أسانيد صحيح البخاري، التي أوردها ابن حجر في "فتح الباري" قد بلغت تسعة اعتراضات، انقسمت على أربعة أنواع، وهي التدليس في الإسناد، والاضطراب في الإسناد، والزيادة أو النقص في الإسناد،

* جامعة المدينة العالمية (MEDIU) Al-madinah International University

** جامعة المدينة العالمية (MEDIU) Al-madinah International University

والخطأ في الإسناد. وأن هذه الاعتراضات غير مؤثرة في صحة متون الأحاديث، وأن الحافظ ابن حجر قد سلك في الإجابة عنها منهجا متنوعا، من الاستدلال بقواعد علوم الحديث، وجمع طرق الحديث، وبيان أحوال الرواة المدلسين، والموازنة بين الرواة في الجرح والتعديل.

الكلمات الرئيسة: الاعتراضات، الأسانيد، صحيح البخاري، الأجوبة، الحافظ ابن حجر

Abstract
This research endeavor aims to compile the points of contention mentioned by *Al-Hāfiz Ibn Hajar* in *Fath Al-Barī* concerning the *Asanid* (Chaines) of *Sahīh Al-Bukharī* and his respective answers to them. The research analysis of this study begins with the chapter titled The beginning of the Revelation until the end of the chapter entitled chapters of Prayers' *Sutrah*. The answers presented by *Ibn Hajar* are analyzed and compared to the answers of the scholars who authored commentaries on *Sahīh Al-Bukharī* from those scholars who preceded him or were his contemporaries. The problem addressed in this research lies in the fact that many scholars, while acknowledging the authenticity of Sahīh Al-Bukharī, its high status, the excellence and superiority of its author, did not agree with him in all the subsidiary issues mentioned therein. In fact, there were some scholars who disputed him in certain issues, objected to them, and attributed what they perceived as being in err as a mistake on the part of *Al Bukharī* or miss assumption, while other scholars ventured to defend *Al Bukharī* in these issues and respond to these objections. Consequently, this research aims to study these objections and analyze them in order clarify what exactly these objections are, and to explain the scholars' approach in responding to them. The importance of the research is that it exemplifies an aspect of the methodology of hadith scholars in criticizing *Asanid* and discusses the criticisms of them and their respective counter responses. Likewise, it brings into view their methodology in doing so. The research method employed by the researcher in this study is the inductive approach used whilst collecting these objections; the analytical descriptive method in explaining them and clarifying the answers of *Ibn Hajar* regarding them, and lastly the comparative approach with regards to assessing the answers of *Ibn Hajar* in light of the answers provided by other commentators. The most important results of the research are summarized in that the number of objections to the *Asanid* of Sahīh *Al-Bukharī* which Ibn *Hajar* mentioned in *Fath Al-Barī* from the Chapter of "The Beginning of the Revelation" to the end of the chapter of "Prayer Times" amounted to nine objections. These objections are divided into four categories which are: *Tadlis in isnad*. The second category is the *Idtirab in Isnad*. Thirdly, the *Increase and decrease in Isnad*. The last category being the *eror in Isnad*. These objections do not affect the validity of the texts of hadiths, and *Ibn Hajar* took a varied approach with regards to the evidences he used in responding to these objections, In doing so, he combined the application of the rules of hadith sciences, collecting the nationss of hadith, clarifying the conditions of narrators, and balancing between narrators in *Jarh* and *Tadeel*.
Key words: Objections, Asanid, Sahīh al-Bukharī, Answers, Al-Hāfiz Ibn Hajar

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد!

فإن الأمة الإسلامية قد اختصت بخاصية إسناد الأخبار دون سائر الأمم، حيث توجهت عناية المسلمين -بدءا من جيل الصحابة -رضوان الله عليهم- إلى تحمل أحاديث النبي –صلى الله عليه

وسلم-، ثم أدائها إلى الجيل الذي بعدهم، إلى أن تُوِّجت تلك الجهود في خدمة السنة بجمع هذه الأحاديث وتدوينها في كتب ومصنفات جامعة. وقد كان القرن الثالث الهجري من أزهَى عصور السنة النبوية؛ إذ نشط فيه التأليف في تدوين الحديث وتوسّع؛ حيث ظهرت أشهر دواوين السنة النبوية، وأمهات المصنفات الحديثية، من المسانيد، والصحاح، والسُّنن. وكان من أهم هذه المصنفات كتاب "الصحيح" للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، وهو أول كتاب في الصحيح المجرد، وقد أولاه من العناية ما لم يحظ به كتاب آخر، فانتقاه من ستمائة ألف حديث، وكان لا يكتب فيه حديثا إلا إذا اغتسل وصلى ركعتين[1]، واستخار الله، وتيقن من صحته[2]، ولشدة تحرِّيه فيه امتدَّ به الزمن في تأليفه إلى ست عشرة سنة[3]، بل لقد بلغ من توقِّيه له، ومُبالغته في إتقانه، وحرصه على كمال السلامة فيه، أنه أعاد النظر في تأليفه مرات، وتعهده بكثير من التهذيب والتعديل قبل أن يُخْرِجه للناس، وهذا ما عبّر عنه بأنه صنفه ثلاث مرات[4]، حتى غدا في غاية الإتقان، حيث "اختص بالمرتبة العليا، ووُصف بأنه لا يوجد كتاب بعد كتاب الله مصنَّفٌ أصحُّ منه في الدنيا. وذلك لما اشتمل عليه من جمع الأصح والصحيح، وما قُرن بأبوابه من الفقه النافع الشاهد لمؤلفه بالترجيح، إلى ما تميز به مؤلفه عن غيره بإتقان معرفة التعديل والتجريح"[5]، وخبرته الدقيقة بنقد الحديث، وإحاطته بعلومه وتاريخ رجاله، يضاف إلى ذلك إخلاصه فيه، وطول مدة تأليفه، وسعة روايته، وقد تحققت فيه مزايا الجمع، والصحة، والإسناد، والاختصار، ومع ذلك لم يقنع بما صنع، فعرضه على أشهر الأئمة المعروفين في عصره، فكان له من حسن شهادتهم ما أراد، حيث قال أبو جعفر محمود بن عمرو العقيلي: "لما ألف البخاري كتاب «الصحيح» عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة"[6]. ومع أن أهل العلم بالحديث متفقون على أن هذا الكتاب يعد أجود المصنفات الحديثية

---

[1] الخطيب، **تاريخ بغداد**، (322/2)، والمزي، **تهذيب الكمال**، (443/24)، والذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (84/10).

[2] ابن حجر، **هدي الساري**، د.ط، (ص345).

[3] الخطيب، **تاريخ بغداد**، (322/2)، والذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (10/ 86)، وابن حجر، **هدي الساري**، (ص479).

[4] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (10/ 85).

[5] ابن حجر، **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، (5/2).

[6] الذهبي، **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**، (ص 33)، وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، (54/9)، **وهدى الساري**، (ص5).

كلها، وأجلُّ كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى[7]، وأنّ الأخبار التي اشتمل عليها مشهود لها بصحّة أصولِها ومُتونها، وأنها في أعلى مراتب التوثيق والإتقان، إلا أنهم لم يسلّموا له في كل الجزئيات التي أوردها فيه، حيث وَقع تجاذب واختلاف في أحاديث يسيرة منه[8]، فنازعه بعضهم في مواضع معدودة، واعترضوا عليه في بعض طُرق هذه الأحاديث ورُواتها، ونسبوه للخطأ والوهم، وانبرى آخرون للدفاع عنه والرد على هذه الاعتراضات. وجميعهم لا يختلفون في أن هذه الانتقادات قليلة جدا لا تتجاوز بضع عشرات، مقارنة بمجموع أحاديث "صحيح البخاري التي تبلغ (7563) حديثا بالمكرر –حسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي–، وأن أكثر هذه الانتقادات تتعلق بالأسانيد وبعض طرقها ورواتها، كاختلاف الرواة بالزيادة والنقص من رجال الإسناد، أو تغيير رجال بعض الإسناد، أو تفرد بعض الرواة بزيادة دون من هو أكثر عددا أو أضبط ممن لم يذكرها، أو تفرد بعض الرواة ممن ضعف، أو الحكم بالوهم على بعض رجاله، أو الاختلاف بتغيير بعض ألفاظ المتن[9]. وأما الانتقادات المتعلقة بأمور مؤثرة في صحة المتن، فهي نادرة، وأكثر العلماء والمحدثين يرون الصواب مع الإمام البخاري فيما انتقد عليه. ولما كان الحافظ ابن حجر من أبرز من حاول استقصاء هذه الاعتراضات، وتصدى لدفعها والرد عليها، في شرحه "فتح الباري"، وخاصة في مقدمته "هدي الساري"، تم جمع هذه الاعتراضات والردود عليها من هذا الكتاب، ودراستها وتحليلها؛ للوقوف على ماهية هذه الاعتراضات، وبيان منهج الردود لها. ولتحديد عدد صفحات البحث؛ ارتأيت أن تكون هذه الدراسة محصورة في الكتب التالية من صحيح البخاري، وهي: كتاب بدء الوحي، كتاب الإيمان، كتاب العلم، كتاب الوضوء، كتاب الغسل، كتاب الحيض، كتاب التيمم، كتاب الصلاة (آخر أبواب سترة المصلي). ومن هنا جاء هذا البحث الذي هو بعنوان: "**الاعتراضات على أسانيد صحيح البخاري وأجوبة الحافظ ابن حجر عنها في فتح الباري، دراسة تحليلية مقارنة من أول كتاب بدء الوحي إلى آخر أبواب سترة المصلي**".

مشكلة البحث:

---

[7] ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، (74/52)، والنووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، (14/1)، والذهبي، **تاريخ الإسلام**، (140/6)، والسبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، (215/2).

[8] ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، (377/1).

[9] ابن حجر، **هدى الساري**، (ص345-346).

وتكمن مشكلة هذا البحث في أن العلماء مع إقرارهم بصحة هذا الكتاب وعلوّ منزلته، وتميز مؤلفه وتقدمه، لم يسلّموا له في كل الجزئيات التي أوردها فيه، بل نازعه بعضهم في مواضع منه، ونسبوه للخطأ والوهم، وانبرى آخرون للدفاع عنه والرد على هذه الاعتراضات، ومن هنا جاء هذا البحث لجمع هذه الاعتراضات، ودراستها وتحليلها؛ للوقوف على ماهيتها، وبيان منهج الرد لها؛ لبيان جانب من منهج علماء الحديث في نقد الأسانيد ومناقشة النقد ورده، وكشف أساليبهم في ذلك.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه يبين جانبا من منهج علماء الحديث في نقد أسانيد صحيح البخاري، والاعتراض علي الإمام البخاري فيها، ويوضح طريقة شراح صحيح البخاري في مناقشة هذه الانتقادات وردها، ويكشف عن أساليبهم في ذلك. كما أنه يكشف عن التطور التاريخي لهذه الاعتراضات، وطبيعتها، وكذا إجابات الشراح عنها، والموازنة بين وإجابات الشراح.

المبحث الأول: الاعتراض بوجود التدليس في الإسناد

أورد ابن حجر اعتراضين يندرجان تحت التدليس في الإسناد، وهما كما يلي:

الاعتراض الأول:

قال الإمام البخاري: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا زهير، عن أبي إسحاق، قال: -ليس أبو عبيدة ذكره- ولكن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، أنه سمع عبد الله يقول: «أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين، والتمست الثالث فلم أجده، فأخذت روثة فأتيته بها، فأخذ الحجرين وألقى الروثة» وقال: «هذا ركس». وقال إبراهيم بن يوسف، عن أبيه، عن أبي إسحاق، حدثني عبد الرحمن[10].

وقد اعترض عليه في هذا الإسناد عند قول أبي إسحاق: "ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود"، فقال الحافظ ابن حجر (ت:852ه) مبينا هذا الاعتراض: "...حُكي ذلك عن

[10] أخرجه البخاري، **الصحيح**، كتاب الوضوء، باب لا يستنجى بروث، (43/1)، رقم (156)، والترمذي، **السنن**، أبواب الطهارة، باب في الاستنجاء بالحجرين، (25/1)، رقم (17).

سليمان الشاذكوني[11]؛ حيث قال: لم يسمع في التدليس بأخفى من هذا، قال: ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن، ولم يقل: ذكره لي"[12].

وخلاصة هذا الاعتراض، أن سليمان الشاذكوني يرى أن قول أبي إسحاق: "ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود"، يحتمل أن أبا إسحاق لم يسمع هذا الحديث من عبد الرحمن بن الأسود؛ لأنه قال: "ذكره"، وهذه الصيغة ليست صريحة في السماع مثل قول: "ذكره لي"، وأبو إسحاق مشهور بالتدليس فلا تحمل هذه الصيغة هنا على السماع، وهذا من أخفى التدليس.

وقد أورد ابن حجر جوابين على هذا الاعتراض:

1. أن البخاري أورد الرواية المعلقة للرّد على من زعم أن أبا إسحاق دلّس هذا الخبر، فقد قال فيها أبو إسحاق: حدثني عبد الرحمن[13].

2. أن يحيى بن سعيد القطان روى هذا الحديث عن زهير، أخرجه من طريقه الإسماعيلي[14]، واستدل به على صحة سماع أبي إسحاق من عبد الرحمن؛ حيث قال: "والقطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي إسحاق". وعلق عليه ابن حجر بقوله: "كأنه عرف ذلك بالاستقراء من صنيع القطان، أو بالتصريح، فانزاحت عن هذه الطريق علة التدليس"[15].

ومن خلال ما سبق إيراده فإن ابن حجر قد ذكر اسم المعترض وبين اعتراضه، ثم أجاب على اعتراضه، وملخص هذا الجواب تأكيد سماع أبي إسحاق لهذا الحديث من عبد الرحمن بن الأسود؛ لأنه صرح بالسماع في الرواية التي أوردها الإمام البخاري معلقة بصيغة الجزم "قال إبراهيم بن يوسف،

---

[11] سليمان بن داود بن بشر المنقري، أبو أيوب البصري، الشاذكوني، (ت 236هـ)، قال يحيى بن معين: قد سمع إلا أنه يكذب ويضع الحديث، وقال البخاري : هو عندي أضعف من كل ضعيف، وقال النسائي: ليس بثقة. انظر ترجمته في: العقيلي، **ضعفاء الكبير**، (2/ 128)، وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (4/ 114).

[12] ابن حجر، **فتح الباري**، (258/1).

[13] **المصدر السابق**.

[14] وأخرجه أيضا: ابن ماجه، **السنن**، كتاب الطهارة وسننها، باب الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث والرمة، (114/1) رقم (314). وأبو يعلى، **مسند أبي يعلى**، (63/9).

[15] ابن حجر، **فتح الباري**، (1/ 258).

عن أبيه، عن أبي إسحاق حدثني عبد الرحمن بالإسناد السابق". ويؤيد ذلك رواية يحيى القطان لهذه الطريق التي أخرجها الإمام البخاري، وهو معروف بتشدده وتوثقه في الرواية عن المدلسين.

هكذا أجاب ابن حجر عن هذا الاعتراض، وقد جاءت الإشارة إليه عند غيره من الشراح ممن تقدمه أو عاصره، وأجابوا عنه، وإجاباتهم كما يلي:

- قال ابن الملقن (ت: 804هـ): "هذا الحديث مصرح بأن أبا إسحاق لم يأت فيه بسماع، وهو مدلس". ثمّ نقل كلام ابن الشاذكوني السابق وردّ عليه قائلا :"بل قال حدثني كما رواه إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق عنه"[16].

- وقال شمس الدين البِرْماوي (ت: 831ه): "يندفع من جعل هذا من أبي إسحاق تدليسا خفيا، حيث قال: (لم يحدثني أبو عبيدة، ولكن عبد الرحمن)، ولم يقل: (حدثني عبد الرحمن)، وهو عجيب! فإن قوله: (ولكن عبد الرحمن)، أي: ولكن حدثني، وهذا ظاهر لا خفاء به، بل صرح بأنه حدثه في حديث البخاري السابق عن إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق عنه"[17].

- وقال بدر الدين العيني (ت: 855هـ): "أبو إسحق سمعه من جماعة، ولكنه كان غالبا إنما يحدث به عن أبي عبيدة، فلما نشط يوما قال: ليس أبو عبيدة الذي في ذهنكم أنّي حدّثتكم عنه حدثني وحده، ولكن عبد الرحمن بن الأسود، ولعل البخاري لم ير ذلك متعارضا وجعلهما إسنادين أو أسانيد". ....، وأما ترجيح الترمذي حديث إسرائيل على حديث زهير، فمعارض بما حكاه الإسماعيلي في صحيحه؛ لأنه رواه من حديث يحيى بن سعيد ويحيى بن سعيد لا يرضى أن يأخذ عن زهير عن أبي إسحق ما ليس بسماع لأبي إسحق"[18].

ومن خلال هذه الإجابات يتضح أن ابنَ حجر لم يكن أول من أورد هذا الاعتراض وأجاب عليه، بل تقدمه في إيراده أكثرُ الشراح، حيث ذكره قبله شيخه ابن الملقن والبرماوي، وأجابوا عليه بنفس الإجابة التي ذكرها ابن حجر، إلا أنهما لم يذكرا الشطر الثاني من الإجابة، وهي رواية يحيى بن سعيد القطان، وذكره أيضا العيني وأجاب عليه بالجوابين الذين ذكرهما ابن حجر.

---

[16] ابن الملقن، **التوضيح**، (164/4).

[17] البرماوي، **اللامع الصبيح**، (185/2).

[18] العيني، **عمدة القاري**، (302/2- 303).

فتلخص من هذا أن هؤلاء الشراح قد اتفقوا على أن رواية البخاري ليس فيها تدليس؛ بدليل الرواية المعلقة التي صرح فيها أبو إسحاق بالسماع من عبد الرحمن، وكذا رواية يحيى بن سعيد القطان هذا الحديث عن زهير، وهو لا يقبل أن يروي عن زهير ما دلسه عن أبي إسحاق.

وهذا الجواب وإن كان قويا، إلا أنه يرد على الشطر الأول منه، أن الرواية المعلقة التي صرح فيها أبو إسحاق بالسماع من عبد الرحمن، قد علقها الإمام البخاري عن إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق، وقد تكلم فيه، وقيل: لم يسمع من أبيه[19]، يضاف إلى ذلك أن ابن حجر ذكر أنه لم يجد هذه الرواية[20]، وبناء عليه، فهذا التعليق لا يصلح في إثبات سماع أبي إسحاق من عبد الرَّحمَن. ويجاب عليه بأن إبراهيم بن يوسف وإن كان قد تكلم فيه، إلا أنه في الجملة حسن الحديث، لا بأس به[21]، وسماعه من أبيه صحيح عند الأكثر[22]. ولا يضر عدم الوقوف على هذه الرواية؛ فتعليق البخاري لها بصيغة الجزم يدل على صحتها إلى من علقها عنه. فيبقى الإجابة على هذا الاعتراض وجيهة.

الاعتراض الثاني:

قال الإمام البخاري رحمه الله: "حدثنا نعيم، قال: حدثنا ابن المبارك، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس.. ». قال ابن أبي مريم: أخبرنا يحيى بن أيوب، حدثنا حميد، حدثنا أنس، عن النبي ﷺ. وقال علي بن عبد الله، حدثنا خالد بن الحارث، قال: حدثنا حميد، قال: سأل ميمون بن سياه، أنس بن مالك، قال: يا أبا حمزة، ما يحرم دم العبد وماله؟ فقال: «من شهد أن لا إله إلا الله..».[23]

وقد اعترض عليه في إسناد هذا الحديث، حيث أشار الحافظ ابن حجر إلى ذلك بقوله: "وأعلّ الإسماعيلي طريق حميد المذكورة فقال: الحديث حديث ميمون، وحميد إنما سمعه منه، واستدل

---

[19] ينظر: ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، (1/ 384-385). والمزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، (249/2). وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، (183/1).

[20] ابن حجر، **فتح الباري**، د.ط، (1/ 22).

[21] ينظر: الذهبي، **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**، (ص: 34). وابن حجر، **تقريب التهذيب**، (ص: 95).

[22] ينظر: العلائي، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، (ص: 142). وأبو زرعة العراقي، **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، (ص:21).

[23] البخاري، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، (87/1)، (رقم: 392، 393).

على ذلك برواية معاذ بن معاذ، عن حميد، عن ميمون قال: سألت أنسا[24]، قال: وحديث يحيى بن أيوب لا يحتج به -يعني في التصريح بالتحديث-، قال: لأن عادة المصريين والشاميين ذكر الخبر فيما يروونه"[25].

وخلاصة هذا الاعتراض، أن الإسماعيلي يرى أن حميدا الطويل لم يسمع هذا الحديث من أنس –رضي الله عنه- مباشرة، وإنما سمعه بواسطة؛ ولهذا رواه بصيغة "عن"، وأما رواية ابن أبي مريم المعلقة التي فيها التصريح بالتحديث فلا حجة فيها؛ لأن يحيى بن أيوب الراوي عن حميد مصري، وعادة المصريين -والشاميين- أنهم يتساهلون فى صيغ السماع، حيث يصرحون بالتحديث في رواياتهم، ولا يكون الإسناد متصلا بالسماع، فيقول أحدهم حدثنا فلان وهو لم يسمعه منه، وانما سمعه من شخص آخر عن هذا الشيخ[26].

وقد أجاب ابن حجر على هذا الاعتراض بقوله: "هذا التعليل مردود، ولو فتح هذا الباب لم يوثق برواية مدلس أصلا ولو صرح بالسماع، والعمل على خلافه، ورواية معاذ لا دليل فيها على أن حميدا لم يسمعه من أنس، لأنه لا مانع أن يسمعه من أنس ثم يستثبت فيه من ميمون، لعلمه بأنه كان السائل عن ذلك فكان حقيقا بضبطه، فكان حميد تارة يحدث به عن أنس لأجل العلو، وتارة عن ميمون لكونه ثبّته فيه، وقد جرت عادة حميد بهذا، يقول حدثني أنس وثبّتني فيه ثابت، وكذا وقع لغير حميد"[27].

ومن خلال ما سبق إيراده، فإن ابن حجر قد ذكر اسم المعترض وبين اعتراضه، ثم أجاب على اعتراضه، وملخص هذا الجواب ترجيح سماع حميد لهذا الحديث من وجهين، من أنس –رضي الله عنه- مباشرة، ومن ميمون بن سياه عن أنس –رضي الله عنه-، ورواه بالوجهين، وقد عرف عنه هذا الأمر في غير هذا الحديث.

---

[24] ذكره الدارقطني، **العلل**، (60/12).

[25] ابن حجر، **فتح الباري**، (497/1).

[26] ينظر: ابن رجب، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، (3/ 54). وقد وردت العبارة بلفظ آخر: «قال: ولا يحتج بيحيى بن أيوب في قوله: "ثنا حميد: ثنا أنس"؛ فإن عادة الشاميين والمصريين جرت على ذكر الخبر فيما يروونه؛ لا يطوونه طي أهل العراق».

[27] ابن حجر، **فتح الباري**، (498/1).

هكذا أجاب ابن حجر عن هذا الاعتراض، وقد جاءت الإشارة إليه عند غيره من الشراح ممن تقدمه أو عاصره، وأجابوا عنه، وإجاباتهم كما يلي:

- قال ابن رجب الحنبلي (ت: 795هـ): "ومقصود البخاري بهذا: تصحيح رواية حميد، عن أنس المرفوعة. وقد نازعه في ذلك الإسماعيلي، وقال: إنما سمعه حميد من ميمون بن سياه، عن أنس. قال: ولا يحتج بيحيى بن أيوب في قوله: ((ثنا حميد: ثنا أنس))؛ فإن عادة الشاميين والمصريين جرت على ذكر الخبر فيما يروونه؛ لا يطوونه طي أهل العراق. ....، ثم استدل الإسماعيلي على ما قاله بما خرجه من طريق عبيد الله بن معاذ: ثنا أبي: ثنا حميد، عن ميمون بن سياه، قال: سألت أنسا: ... الحديث. قال: وما ذكره عن علي بن المديني عن خالد بن الحارث فهو يثبت ما جاء به معاذ بن معاذ؛ لأن ميمون هو الذي سأل، وحميد منه سمع. ...، ورواية معاذ بن معاذ، عن حميد، عن ميمون، عن أنس موقوفة. وقد ذكر الدارقطني في "العلل" أنها هي الصواب، .... قال: "وذكر هذا الحديث لعلي بن المديني، عن ابن المبارك. فقال: "أخاف أن يكون هذا وهما، لعله: حميد، عن الحسن – مرسلا". قال الدارقطني: وليس كذلك؛ لأن معاذ بن معاذ من الأثبات. وقد رواه كما ذكرنا - يعني: عن حميد، عن ميمون، عن أنس موقوفا"[28]. وقد خرجه أبو داود في ((سننه)) من طريق يحيى بن أيوب كما أشار إليه البخاري[29]. وخرجه أبو داود -أيضا –، والترمذي، والنسائي من طريق ابن المبارك[30]، وحسنه الترمذي وصححه وغربه[31]، وذكر متابعة يحيى بن أيوب له. وخرجه النسائي -أيضا - من طريق محمد بن عيسى بن سميع: ثنا حميد عن أنس ورفعه[32]. ومن طريق محمد بن عبد الله الأنصاري: ثنا حميد، قال: سأل ميمون بن سياه أنسا، فقال: يا أبا حمزة، ما يحرم دم المسلم وماله - فذكره موقوفا، ولم يرفعه[33]. وهذه مثل رواية خالد بن الحارث التي ذكرها البخاري، عن ابن المديني، عنه، وقد جعلا

---

[28] ينظر: الدارقطني، **العلل**، (60/12).

[29] ينظر: أبو داود، **السنن**، كتاب: الجهاد، باب على ما يقاتل المشركون، (44/3)، رقم (2642)، من طريق يحي بن أيوب عن حميد عن أنس به، وليس فيه تصريح حميد بالسماع.

[30] ينظر: أبو داود، **السنن**، (44/3)، رقم (2641)، والترمذي، **السنن**، أبواب الإيمان، (4/5)، رقم (2608)، والنسائي، **السنن**، كتاب: تحريم الدم، (76/7)، رقم (3967)، من طريق ابن المبارك عن حميد عن أنس به، وليس فيه تصريح حميد بالسماع.

[31] يقصد قول الترمذي بعد روايته السابقة: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه».

[32] ينظر: النسائي، **السنن**، كتاب: تحريم الدم، (75/7)، رقم (3966).

[33] ينظر: **المصدر السابق**، (76/7)، رقم (3968).

ميمون بن سياه سائلا لأنس، ولم يذكرا أن حميدا رواه عن ميمون، ولعل قولهما أشبه. وتابعهما معاذ بن معاذ على وقفه، إلا أنه جعله: ((عن حميد، عن ميمون، عن أنس))، وهو الصحيح عند الإسماعيلي والدارقطني كما سبق. وأما رفعه مع وصله، فقد حكى الدارقطني عن ابن المديني أنه أنكره. وكذا نقل ابن أبي حاتم، عن أبيه، أنه قال: "لا يسنده إلا ثلاثة أنفس: ابن المبارك ويحيى بن أيوب وابن سميع"[34]. يشير إلى أن غيرهم يقفه ولا يرفعه، كذا قال. وقد رواه أبو خالد الأحمر، عن حميد، عن أنس - مرفوعا[35][36].

وخلاصة كلام ابن رجب، أنه يميل إلى تصويب رأي الإسماعيلي والدراقطني في ترجيح رواية من روى الحديث عن حميد، عن ميمون، عن أنس موقوفا، ويخالف رأي الإمام البخاري في تصحيح رواية حميد، عن أنس المرفوعة.

- وقال العيني (ت: 855هـ) بعد ذكره لرواية ابن أبي مريم التي أوردها البخاري معلقة: "وفي هذا فائدة وهي: تصريح حميد بسماعه إياه من أنس، ولكن طعن فيه الإسماعيلي وقال: الحديث حديث ميمون وإنما سمعه حميد منه، ولا يحتج بيحيى بن أيوب في قوله: عن حميد حدثنا أنس، قال ويدل على ذلك ما أخبرنا يحيى بن محمد بن البحتري حدثنا عبيد ابن معاذ حدثنا أبي عن حميد عن ميمون، قال: (سألت أنسا ما يحرم مال المسلم ودمه؟) الحديث، قلت: رواية معاذ لا دليل فيها على أن حميدا لم يسمعه من أنس، لأنه يجوز أن يكون سمعه من أنس ثم استثبت فيه عن ميمون، فكأنه تارة يحدث به عن أنس لأجل العلو، وتارة عن ميمون للاستثبات، وقد جرت عادة حميد وغيره بهذه الطريقة"[37].

وبالنظر في هذه الإجابة التي ذكرها العيني، يتضح أنها نفس الإجابة التي ذكرها ابن حجر كما سبق، وهي تأييد رأي الإمام البخاري، وترجيح سماع حميد لهذا الحديث من وجهين، من أنس – رضي الله عنه- مباشرة، ومن ميمون بن سياه عن أنس –رضي الله عنه-، ورواه بالوجهين.

ومن خلال استعراض هذه الإجابات يتضح أن ابنَ حجر لم ينفرد بذكر هذا الاعتراض والإجابة عليه، بل أورده أيضا ابن رجب والعيني، ولكن اختلف جوابهم عليه، فابن رجب وافق

---

[34] ينظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (258/5).

[35] الطبراني، **الأوسط**، (300/3)، رقم (3221)، والطبري، **جامع البيان**، (439/17).

[36] ينظر: ابن رجب، **فتح الباري**، (52/3-56).

[37] العيني، **عمدة القاري**، (127/4).

الإسماعلي في اعتراضه هذا، وأيده باستعراض ما يقويه من الأدلة، بينما ابن حجر والعيني خالفاه، وأيدا رأي الإمام البخاري في تقوية رواية الرفع.

المبحث الثاني: الاعتراض بوجود الاضطراب في الإسناد

أورد ابن حجر اعتراضين يندرجان تحت الاضطراب في الإسناد، وهما كما يلي:

الاعتراض الأول:

قال الإمام البخاري: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا زهير، عن أبي إسحاق، قال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، أنه سمع عبد الله يقول: «أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين، والتمست الثالث فلم أجده، فأخذت روثة فأتيته بها، فأخذ الحجرين وألقى الروثة» وقال: «هذا ركس»، وقال إبراهيم بن يوسف ، عن أبيه، عن أبي إسحاق، حدثني عبد الرحمن.[38]

هذا الحديث قد سبق الكلام عليه تحت الاعتراض الأول من المبحث الأول، حيث اعترض الشاذكوني على إسناده بأن فيه تدليسا، ويضاف إلى ذلك اعتراض آخر أشار إليه ابن حجر بقوله: "وقد أعلّه قوم بالاضطراب[39]، وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه على أبي إسحاق في كتاب العلل واستوفيته في مقدمة الشرح الكبير".[40] وخلاصة هذا الاعتراض، أن إسناد الحديث فيه اضطراب، حيث اختلف

[38] البخاري، **الصحيح**، كتاب الوضوء، باب لا يستنجى بروث، (43/1)، رقم (156).

[39] الاضطراب: هو اختلاف الرواة على شيخ بعينه، أو من وجوه أُخر متعادلة لا يترجح بعضها على بعض، وقد يكون تارة في الإسناد، وقد يكون في المتن. انظر: ابن كثير، **اختصار علوم الحديث**، (ص 72).

[40] ابن حجر، **فتح الباري**، (1/ 258)، و**هدي الساري**، (ص 349).

فيه على أبي إسحاق على عدة أوجه، وقد ذكر ذلك الإمام الترمذي عقب إخراجه لهذا الحديث[41]، وفصل الإمام الدارقطني أوجه الاختلاف على أبي إسحاق[42].

وقد أجاب ابن حجر على هذا الاعتراض بقوله: "والذي يظهر أن الذي رجحه البخاري هو الأرجح، وبيان ذلك أن مجموع كلام الأئمة مشعر بأن الراجح على الروايات كلها إما طريق إسرائيل، وهي عن أبي عبيدة عن أبيه، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه؛ فيكون الإسناد منقطعا. أو رواية زهير، وهي عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن ابن مسعود؛ فيكون متصلا، وهو تصرف صحيح؛ لأن الأسانيد فيه إلى زهير وإلى إسرائيل أثبت من بقية الأسانيد. وإذا تقرر ذلك كانت دعوى الاضطراب في هذا الحديث منتفية؛ لأن الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب أن يكون مضطربا إلا بشرطين، أحدهما: استواء وجوه الاختلاف، فمتى رجح أحد الأقوال قدم، ولا يعل الصحيح بالمرجوح. ثانيهما: مع الاستواء أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه؛ فحينئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب، ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك، وهنا يظهر عدم استواء وجوه الاختلاف على أبي إسحاق فيه؛ لأن الروايات المختلفة عنه لا يخلو إسناد منها من مقال، غير الطريقين المقدم ذكرهما عن زهير وعن إسرائيل"[43].

وملخص هذا الجواب، أن ابن حجر يرى عدم صحة دعوى الاضطراب في هذا الحديث؛ لعدم تحقق شروطه، وهي استواء وجوه الاختلاف في روايات الحديث، وتعذر الجمع بين هذه الروايات المختلفة على قواعد المحدثين، فاستواء الوجوه غير متحقق هنا؛ لترجيح روايتي زهير وإسرائيل على بقية الروايات.

---

[41] قال الترمذي: «سألت عبد الله بن عبد الرحمن: أي الروايات في هذا عن أبي إسحاق أصح؟ فلم يقض فيه بشيء، وسألت محمدا عن هذا، فلم يقض فيه بشيء، وكأنه رأى حديث زهير، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله، أشبه، ووضعه في كتاب الجامع. وأصح شيء في هذا عندي حديث إسرائيل، وقيس، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله؛ لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع...، وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك؛ لأن سماعه منه بأخرة...، وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود، لم يسمع من أبيه، ولا يعرف اسمه». الترمذي، **السنن**، أبواب الطهارة، باب في الاستنجاء بالحجرين، (25/1)، رقم (17).

[42] الدارقطني، **الالزامات والتتبع**، (ص 230)، و**العلل**، (23/5-39).

[43] ابن حجر، **هدي الساري**، (ص: 347).

ثم بعد هذا الجواب العام فصل الكلام في ترجيح رواية زهير على رواية إسرائيل، بقوله: "والذي يظهر بعد ذلك تقديم رواية زهير؛ لأن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق قد تابع زهيرا[44]، وقد رواه الطبراني في المعجم الكبير[45]، من رواية يحيى بن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق كرواية زهير، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه[46]، من طريق ليث بن أبي سليم عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن بن مسعود، كرواية زهير عن أبي إسحاق، وليث وإن كان ضعيف الحفظ فإنه يعتبر به ويستشهد، فيعرف أن له من رواية عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أصلا. ثم إن ظاهر سياق زهير يشعر بأن أبا إسحاق كان يرويه أولا عن أبي عبيدة عن أبيه، ثم رجع عن ذلك، وصيره عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، فهذا صريح في أن أبا إسحاق كان مستحضرا للسندين جميعا عند إرادة التحديث، ثم اختار طريق عبد الرحمن وأضرب عن طريق أبي عبيدة؛ فإما أن يكون تذكر أنه لم يسمعه من أبي عبيدة، أو كان سمعه منه وحدث به عنه، ثم عرف أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه[47]، فيكون الإسناد منقطعا، فأعلمهم أن عنده فيه إسنادا متصلا، أو كان حدث به عن أبي عبيدة مدلسا له ولم يكن سمعه منه....، على أن الذي حررناه لا يرد شيئا من الطريقين، إلا أنه يوضح قوة طريق زهير، واتصالها، وتمكنها من الصحة، وبعد إعلالها، وبه يظهر نفوذ رأي البخاري وثقوب ذهنه -والله أعلم-، وقد أخرج البخاري من حديث أبي هريرة ما يشهد لصحة حديث بن مسعود فازداد قوة بذلك[48].

وخلاصة ما سبق، أن ابن حجر يرى قبول الروايتين معا، إلا أنه يقوي رواية زهير على رواية إسرائيل؛ لوجود متابعات لرواية زهير أقوى من متابعات رواية إسرائيل، وكذا اختيار أبي إسحاق لطريق عبد الرحمن التي رواها زهير، وإضرابه عن طريق أبي عبيدة.

---

[44] الدارقطني، **الالزامات والتتبع**، (ص 230)، و**العلل**، (5/23-39).

[45] الطبراني، **المعجم الكبير**، (10/62) (رقم: 9955).

[46] ابن أبي شيبة، **المصنف**، (1/143) (رقم: 1650).

[47] قال ابن حجر: "واختلف في سماعه من أبيه، والأكثر على أنه لم يسمع منه، وثبت له لقاؤه وسماع كلامه، فروايته عنه داخلة في التدليس"، **طبقات المدلسين**، (ص 48)، وقال الذهبي: "روى عن أبيه شيئا، وأرسل عنه أشياء"، **سير أعلام النبلاء**، (4/363). ورجح بدر الدين العيني سماعه، واحتجّ بأدلة كثيرة، انظر: **عمدة القاري**، (2/302). ينظر للتوسع: الحويني، **النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة**، (ص 24).

[48] ابن حجر، **هدي الساري**، (ص: 348-349)، و**فتح الباري**، (1/ 258).

هكذا أجاب ابن حجر عن هذا الاعتراض، وقد جاءت الإشارة إليه عند غيره من الشراح ممن تقدمه أو عاصره، وأجابوا عنه، وإجاباتهم كما يلي:

- قال الإمام الكرماني (ت: 786ه) -بعد أن أورد كلام الإمام الترمذي على الحديث-: "وأقول فتكون روايته –يعني أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود- عن أبيه مرسلا[49]، فكيف يكون حديث إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله، أصح؟ بل الأصح ما ذكره البخاري. وأما سماع زهير من أبي إسحاق بأخرة فلا يقدح فيه؛ لأنه قد ثبت عنه هذا الحديث قبل الاختلاط بطرق متعددة، نعم لو كان زهير منفردا بالنقل عنه لكان منقدحا بذلك، لكنه ليس كذلك"[50].

- وقال ابن الملقن (ت: 804ه): "قال أبو زرعة فيما حكاه ابن أبي حاتم: اختلفوا في هذا الحديث، والصحيح عندي حديث أبي عبيدة عن أبيه[51]، وزعم الترمذي أن أصح الروايات عنده حديث قيس بن الربيع، وإسرائيل، عن أبي عبيدة، عن عبد الله...، وزهير لم يتفرد به، بل تابعه يوسف بن إسحاق كما سلف من عند البخاري، وتابعه أيضا أبو حماد الحنفي، وأبو مريم، وشريك ، وزكريا بن أبي زائدة، فيما ذكره الدار قطني". وقال الآجري: سألت أبا داود عن زهير وإسرائيل في أبي إسحاق فقال: زهير فوق إسرائيل بكثير، إلى أن قال: "وقد اختلف على إسرائيل أيضا دون زهير"[52].

- وقال شمس الدين البِرْماوي (ت: 831ه) ردّا على الترمذي: " كيف يقول: (أبو عبيدة لم يسمع من أبيه) مع قوله في حديث إسرائيل: إنه أصح؛ مع أنه عن أبي عبيدة عن أبيه، فتعين أن الأصح ما في البخاري، وأمّا كون زهير سمع من أبي إسحاق بأخرة، فلا يقدح فيه؛ لثبوت سماعه منه هذا الحديث قبل الاختلاط بطرق متعددة"[53].

- وقال بدر الدين العيني (ت: 855ه): " كون حديث أبي عبيدة عن أبيه صحيحا عند أبي زرعة لا ينافي صحة طريق البخاري، وأما ترجيح الترمذي حديث إسرائيل على حديث زهير فمعارض بما حكاه الإسماعيلي في صحيحه، وبما قاله الآجري، وأنّ زهيرا قد تابعه جماعة ولم ينفرد، وأنّ إسرائيل قد اختلف عليه، وزهير لم يختلف عليه، واعتماده على متابعة قيس بن الربيع ليس بشيء؛

---

[49] يعني منقطعا، على مذهب من يسمي مطلق الانقطاع إرسالا.

[50] الكرماني، **الكواكب الدراري**، (204/2).

[51] ابن أبي حاتم، **علل الحديث**، (1/ 535)، رقم (90).

[52] ابن الملقن، **التوضيح**، (4/165 – 167).

[53] البرماوي، **اللامع الصبيح**، (2/184- 185).

لشدة ما رمي به من نكارة الحديث والضعف، وإضرابه عن متابعة الثوري ويونس وهما هما، ومن أكبر ما يؤاخذ به الترمذي أنه أضرب عن الحديث المتصل الصحيح إلى منقطع على ما زعمه"[54].

وبالنظر في هذه الإجابات، يتضح أنها بمعنى الإجابة التي ذكرها ابن حجر، وهي تأييد رأي الإمام البخاري في تقديم رواية زهير على رواية إسرائل عن أبي إسحاق، مستدلين على ذلك بكلام علماء الجرح والتعديل في الراويين، والمتابعات لكل منهما، إلا أن ابن حجر توسع في رد الاعتراض، وفصل الإجابة عليه أكثر، حيث أشار إلى شروط الاضطراب، وأورد روايات المتابعات.

فتلخص مما سبق، أن ابنَ حجر لم ينفرد بذكر هذا الاعتراض والإجابة عليه، بل أورده أيضا الكرماني، وابن الملقن، والبرماوي، والعيني، وأن هؤلاء الشراح قد اتفقوا على تأييد رأي الإمام البخاري في تقوية رواية زهير بن معاوية، وترجيحها على رواية إسرائل بن يونس. وظهر أن الإجابة على هذا الاعتراض وجيهة؛ لأن فيها ردا على حجة من رجّح رواية إسرائيل، والتي تتمثل فيما يلي:

1. أن إسرائيل أحفظ لحديث جده من زهير وغيره. وهذا فيه نظر؛ فقد سئل الإمام أحمد: "أيما أحب إليك شريك، أو إسرائيل؟ فقال: إسرائيل، هو أصح حديثا من شريك إلا في أبي إسحاق، فإن شريكا أضبط عن أبي إسحاق"[55]. وقال يحيى بن معين: "زكريا، وزهير، وإسرائيل، حديثهم عن أبي إسحاق قريبا من السواء"[56].

2. أن قيس بن الربيع تابع إسرائيل على روايته. وهذا أيضا فيه نظر؛ فإن كان قيس قد تابع إسرائيل، فقد تابع زهيرا من هم أكثر عددا، وأوثق من قيس كما سبق.

3. أن زهيرا في أبي إسحاق ليس بذاك؛ لأن سماعه منه بأخرة. ومفهوم هذا الكلام أن سماع إسرائيل من جده كان قبل الاختلاط، وفيه نظر، فقد قال الإمام أحمد: "إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين، سمع منه بآخرة"[57]. وقال أيضا: "وما روى يحيى- يعني القطّان- عن إسرائيل شيئا. فقيل: لم؟ فقال: لا أدري أخبرك، إلا أنهم يقولون: من قبل أبي إسحاق؛ لأنه خلط"[58].

---

[54] العيني، **عمدة القاري**، (303/2).

[55] المزي، **تهذيب الكمال**، (520/2).

[56] ابن عديّ، **الكامل**، (130/2).

[57] الباجي، **التعديل والتجريح**، (403/1).

[58] الخطيب، **تاريخ بغداد**، (476/7).

الاعتراض الثاني:

قال الإمام البخاري: "حدثنا أبو معمر، قال: حدثنا عبد الوارث، حدثنا أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس عن النبي ﷺ قال: «إذا نعس أحدكم في الصلاة فلينم، حتى يعلم ما يقرأ»[59].

وقد اعترض عليه في إسناد هذا الحديث، حيث ذكر ذلك ابن حجر بقوله: "أشار الإسماعيلي إلى أن في هذا الحديث اضطرابا، فقال رواه حماد بن زيد عن أيوب فوقفه، وقال فيه: عن أيوب قرئ عليّ كتاب عن أبي قلابة فعرفته، ورواه عبد الوهاب الثقفي عن أيوب فلم يذكر أنسا"[60].

وتوضيح هذا الاعتراض، أن مداره حديث أنس هذا على أيوب بن أبي تميمة السختياني، وقد اختلف عليه فيه، فرواه عنه: عبد الوارث[61]، ووهيب بن خالد[62]، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي[63]- متصلا مرفوعا، ورواه عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبي قلابة مرسلا مرفوعا دون ذكر الصحابي[64]، ورواه حماد بن زيد عن أيوب، قال: قرئ علينا كتاب أبي قلابة، عن أنس، قال: فذكره موقوفا على أنس –رضي الله عنه- من كلامه[65]، وهذا اضطراب يضعف به الحديث في رأي الإسماعيلي.

---

[59] البخاري، **الصحيح**، كتاب: الوضوء، باب الوضوء من النوم، (53/1)، رقم (213).

[60] ابن حجر، **فتح الباري**، (315/1).

[61] ينظر: أحمد، **المسند**، (432/19، 497)، رقم (12446، 12520)، والبخاري، **المصدر السابق**، وأبو يعلى، **المسند**، (185/5، 187)، رقم (2800، 2802).

[62] ينظر: أحمد، **المسند**، (221/21)، رقم (13611).

[63] ينظر: أحمد، **المسند**، (34/19)، رقم (11971)، والنسائي، **السنن**، كتاب: الغسل والتيمم، باب الأمر بالوضوء من النوم، (215/1)، رقم (443)، والبزار، **المسند**، (258/13)، رقم (6784)، وأبو يعلى، **المسند**، (187/5)، رقم (2803).

[64] كما ذكره الإسماعيلي سابقا؛ ولم أقف على من أخرجه، ولم يشر إليه الدارقطني عند ذكر الخلاف على أيوب فيه، ينظر: الدارقطني، **العلل**، (243/12).

[65] ينظر: أبو يعلى، **المسند**، (186/5)، رقم (2801).

وقد أجاب ابن حجر على هذا الاعتراض بقوله: "وهذا لا يوجب الاضطراب؛ لأن رواية عبد الوارث أرجح بموافقة وهيب، والطفاوي له عن أيوب، وقول حماد عنه (قرئ عليّ) لا يدل على أنه لم يسمعه من أبي قلابة، بل يحمل على أنه عرف أنه فيما سمعه من أبي قلابة والله أعلم"[66].

وملخص هذا الجواب أن ابن حجر يرى عدم صحة دعوى الاضطراب في هذا الحديث؛ لترجيح رواية عبد الوارث لوجود متابعات لها، وتوجيه رواية حماد بأنها لا تدل على أنه لم يسمعه من أبي قلابة.

هكذا أجاب ابن حجر عن هذا الاعتراض، وقد جاءت الإشارة إليه عند غيره من الشراح ممن تقدمه أو عاصره، وأجابوا عنه، وإجاباتهم كما يلي:

- قال ابن الملقن (ت: 804ه):" قال الإسماعيلي في حديث أنس: ورواه حماد بن زيد، عن أيوب فوقفه. ورواه عبد الوهاب، عن أيوب، فلم يجاوز أبا قلابة، ووافق عبد الوارث وهيب والطفاوي"[67].

- قال العيني (ت: 855ه): " وقال الإسماعيلي: في هذا الحديث اضطراب، لأن حماد بن زيد رواه فوقفه، وقال فيه: قرئ عليّ كتاب عن أبي قلابة فعرفته. ورواه عبد الوهاب الثقفي عن أيوب فلم يذكر أنسا. وأجيب: بأن هذا لا يوجب الاضطراب، لأن رواية عبد الوارث أرجح بموافقة وهيب والطفاوي له عن أيوب. قوله: (قرئ عليّ) لا يدل على أنه لم يسمعه من أبي قلابة، بل يحمل على أنه عرف أنه فيما سمعه من أبي قلابة"[68].

وبالنظر في هذه الإجابات، يتضح أنها بمعنى الإجابة التي ذكرها ابن حجر، وهي دفع دعوى الاضطراب عن هذا الحديث؛ بترجيح رواية عبد الوارث لوجود متابعات لها، وتوجيه رواية حماد، إلا أن ابن الملقن ذكر الاعتراض وأشار إلى الإجابة عنه باختصار، بذكر المتابعات لرواية عبد الوارث؛ وأما إجابة العيني فهي نفس إجابة ابن حجر بالفظ والمعنى.

فتلخص مما سبق، أن ابنَ حجر لم ينفرد بذكر هذا الاعتراض والإجابة عليه، بل أورده أيضا ابن الملقن، والعيني، وأن هؤلاء الشراح قد اتفقوا على تأييد رأي الإمام البخاري في تقوية رواية عبد

---

[66] ابن حجر، **فتح الباري**، (315/1).

[67] ابن الملقن، **التوضيح**، (374/4).

[68] العيني، **عمدة القاري**، (111/3).

الوارث، وتوجيه رواية حماد بما يوافقها. ويظهر أن الإجابة على هذا الاعتراض وجيهة؛ لأن فيها ردا على حجة من أعل الحديث بالاضطراب.

المبحث الثالث: الاعتراض بوجود الزيادة أو النقص في الإسناد

أورد ابن حجر أربعة اعتراضات تندرج تحت الزيادة أو النقص في الإسناد، وهي كما يلي:

الاعتراض الأول:

قال الإمام البخاري: حدثنا أبو معمر، حدثنا عبد الوارث، عن الحسين، قال: يحيى، وأخبرني أبو سلمة، أن عطاء بن يسار أخبره، أن زيد بن خالد الجهني أخبره، أنه سأل عثمان بن عفان فقال: أرأيت إذا جامع الرجل امرأته فلم يُمْنِ؟ قال: عثمان: «يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره». قال عثمان: سمعته من رسول الله ﷺ، فسألت عن ذلك علي بن أبي طالب، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وأبي بن كعب –رضي الله عنهم– فأمروه بذلك. قال: يحيى، وأخبرني أبو سلمة، أن عروة بن الزبير أخبره، أن أبا أيوب أخبره، أنه سمع ذلك من رسول الله ﷺ[69].

وقد اعترض عليه في إسناد هذا الحديث، حيث بين ذلك ابن حجر بقوله: "قال ابن العربي لم يسمعه الحسين من يحيى؛ فلهذا قال: قال يحيى[70]، كذا ذكره ولم يأت بدليل"[71].

وتوضيح هذا الاعتراض، أن هذا الحديث منقطع بين الحسين بن ذكوان المعلم ويحيى بن أبي كثير؛ فهو لم يسمعه منه مباشرة، لأنه لم يصرح فيه بالسماع، وإنما رواه عنه بصيغة "قال"، التي ليست صريحة في السماع؛ فيكون الإسناد غير متصل.

وقد أجاب ابن حجر على هذا الاعتراض بقوله: "وقد وقع في رواية مسلم في هذا الموضع عن الحسين عن يحيى[72]، وليس الحسين بمدلس، وعنعنة غير المدلس محمولة على السماع إذا لقيه على الصحيح، على أنه وقع التصريح في رواية ابن خزيمة في رواية الحسين عن يحيى بالتحديث

---

[69] البخاري، **الصحيح**، كتاب الطهارة، باب غسل ما يصيب من فرج المرأة، (66/1)، رقم (292).

[70] قال ابن العربي: "وحديث عثمان ضعيف؛ لأن مرجعه إلى الحسين بن ذكوان المعلم، يرويه عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عطاء بن يسار عن **زيد بن الحسين**، ولم يسمعه من يحيى، وإنما **نقله له** قال يحيى بن أبي كثير، وكذلك أدخله البخاري عنه بصفة المقطوع، وهذه علة". ابن العربي، **عارضة الأحوذي**، (170/1).

[71] ابن حجر، **فتح الباري**، (396/1).

[72] ينظر: مسلم، **الصحيح**، كتاب: الحيض، باب: إنما الماء من الماء، (270/1)، رقم (347).

ولفظه: حدثني يحيى بن أبي كثير[73]، ولم ينفرد الحسين مع ذلك به، فقد رواه عن يحيى أيضا معاوية بن سلام، أخرجه ابن شاهين[74]، وشيبان بن عبد الرحمن، أخرجه المصنف[75] كما تقدم في باب الوضوء من المخرجين"[76].

وملخص هذا الجواب أن ابن حجر يرى عدم صحة دعوى الانقطاع في هذا الحديث؛ لأنه قد جاء في رواية عن الحسين عن يحيى بصيغة "عن"، التي –وإن كانت– ليست صريحة في السماع إلا أنها تحمل على السماع إن كان الراوي لم يعرف بالتدليس، وقد لقي من روى عنه، والحسين ليس بمدلس، وقد لقي يحيى وسمع منه؛ فتكون عنعنته محمولة على السماع، ويؤكد ذلك تصريحه بالسماع في رواية أخرى، حيث قال: حدثني يحيى بن أبي كثير، ويضاف إلى ذلك أن الحسين لم ينفرد به، فقد تابعه على ذلك روايان آخران عن يحيى.

هكذا أجاب ابن حجر عن هذا الاعتراض، وقد جاءت الإشارة إليه عند غيره من الشراح ممن تقدمه أو عاصره، وأجابوا عنه، وإجاباتهم كما يلي:

– قال ابن الملقن (ت: 804هـ): "وأعله ابن العربي فقال: حديث ضعيف؛ لأن مرجعه إلى الحسين بن ذكوان المعلم، والحسين لم يسمعه من يحيى، وإنما نقله له يحيى، وكذلك أدخله البخاري عنه بصيغة المقطوع. وقوله: إن البخاري رواه بصيغة المقطوع لا يسلم له، وقد أسلفنا أن مسلما أتى بـ (عن) موضع (قال)، وقال ابن طاهر: سمع الحسين من يحيى، وقد رواه مصرحا بالسماع منه ابن خزيمة في صحيحه، والبيهقي في سننه"[77][78].

– وقال العيني (ت: 855هـ): "فإن قلت: قول الحسين، قال يحيى، يوهم أنه لم يسمع من يحيى، ولذا قال ابن العربي: إنه لم يسمع من يحيى، فلذلك قال: قال يحيى، قلت: وقع في رواية مسلم

---

[73] ينظر: ابن خزيمة، **الصحيح**، كتاب: الوضوء، باب ذكر أخبار... (147/1)، رقم (224).

[74] كذا قال ابن حجر، ولم نقف عليه في كتب ابن شاهين المطبوعة، والحديث رواه الطبراني في **مسند الشاميين**، مسند معاوية بن سلام، (98/4)، رقم (2839).

[75] ينظر: البخاري، **الصحيح**، كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين، (46/1)، رقم (179).

[76] ابن حجر، **فتح الباري**، (397/1).

[77] ينظر: البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب: الطهارة ، باب وجوب الغسل بالتقاء الختانين، (254/1)، رقم (771).

[78] ابن الملقن، **التوضيح**، (665/4).

في هذا الموضع عن الحسين عن يحيى، فإن قلت: العنعنة لا تدل صريحا على التحديث قلت: الحسين ليس بمدلس، وعنعنة غير المدلس محمولة على السماع..."[79].

وبالنظر في هذه الإجابات، يتضح أنها بمعنى الإجابة التي ذكرها ابن حجر، وهي دفع دعوى الانقطاع عن هذا الحديث؛ وتصحيح سماع الحسين من يحيى؛ لوجود التصريح بالسماع في رواية أخرى، وكذا وجود متابعات له.

فتلخص مما سبق، أن ابنَ حجر لم ينفرد بذكر هذا الاعتراض والإجابة عليه، بل أورده أيضا ابن الملقن، والعيني، وأن هؤلاء الشراح قد اتفقوا على تأييد الإمام البخاري في تصحيح رواية الحسين عن يحيى. والظاهر أن الإجابة على هذا الاعتراض وجيهة؛ لأن حجة من ادعى الانقطاع في إسناد الحديث ليست مبنية على دليل قوي من جمع الروايات ومقارنتها.

الاعتراض الثاني:

إضافة إلى الاعتراض الأول، فقد اعترض القاضي ابن العربي على إسناد الحديث السابق باعتراضين آخرين، أشار إليهما ابن حجر بقوله: "وتعقب القاضي أبو بكر بن العربي حديث زيد بن خالد[80]، وزعم أن فيه ثلاث علل فقال: الأولى: ....، الثانية أنه خولف فيه، فرواه غيره عن يحيى بن أبي كثير موقوفا غير مرفوع. الثالثة أن أبا سلمة أيضا قد خولف فيه، فرواه زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد موقوفا عن جماعة من الصحابة"[81].

وتوضيح هذا الاعتراض، أن الحديث فيه اختلاف بالرفع والوقف في موضعين، فالموضع الأول: أن الحسين المعلم قد خولف في روايته عن يحيى بن أبي كثير؛ فرواه غيره موقوفا على عثمان –رضي الله عنه– من قوله، ولم يذكر أنه سمعه من النبي ﷺ، والموضع الثاني: أن زيد بن أسلم خالف فيه أبا سلمة، حيث رواه موقوفا على زيد بن خالد –رضي الله عنه– من قوله، ولم يرفعه إلى النبي ﷺ، وهاتان العلتان تقدحان في صحة الحديث.

---

[79] العيني، **عمدة القاري**، (251/3).

[80] قال ابن العربي: "وقد خولف حسين فيه عن يحيى، فرواه غيره موقوفا على عثمان، ولم يذكر فيه النبي ﷺ، وهذه علة ثانية. وقد خولف أيضا فيه أبو سلمة، فرواه زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد أنه سأل خمسة، أو أربعة من أصحاب رسول الله ﷺ فأمروه بذلك، ولم يرفعه، وهذه علة ثالثة". ابن العربي، **عارضة الأحوذي**، (170/1).

[81] ابن حجر، **هدي الساري**، (ص 351).

وقد أجاب ابن حجر على هذا الاعتراض بقوله: "وأما الجواب عن الثانية والثالثة فالتعليل المذكور بهما غير قادح؛ لأن رواية حسين مشتملة على الرفع والوقف معا، فإذا اشتمل غيرهما على الموقوف فقط، كانت هي مشتملة على زيادة لا تنافي الرواية الأخرى، فتقبل من الحفاظ وهو كذلك فتبين أن التعليل بذلك ليس بقادح"[82].

وملخص هذا الجواب، أن ابن حجر يرى عدم صحة دعوى الاختلاف بين الرفع والوقف في هذا الحديث؛ لأن رواية حسين المعلم فيها ذكر الحديث موقوفا من لفظ عثمان –رضي الله عنه–، وبعده مباشرة ذكر أنه سمعه من النبي ﷺ، فجمع بين الوقف والرفع معا، فإذا رواه راو آخر واقتصر فيه على على الموقوف فقط، لم يكن هناك اختلاف في الحديث؛ لأن رواية الرفع لا تنافي رواية الوقف، وإنما هذا من الزيادة غير المنافية التي تقبل من الراواة.

هكذا أجاب ابن حجر عن هذا الاعتراض، وقد جاءت الإشارة إليه عند شيخه ابن الملقن (ت: 804ه) حيث قال: "وقد أخرج البخاري حديث عثمان من غير طريق الحسين بن ذكوان، عن شيبان، عن يحيى، وقال الدارقطني: حدث به عن يحيى حسين المعلم وشيبان، وهو صحيح عنهما[83]، ورواه ابن شاهين من حديث معاوية بن سلام عن يحيى به[84]، وقد تابعه اثنان، ثم الحسين بن ذكوان ثقة مشهور، أخرج له الستة، وأما العقيلي فضعفه بلا حجة[85]. وقوله: إن أبا سلمة خالفه زيد بن أسلم لا يضره؛ لأن أبا سلمة إمام حافظ، وقد زاد فيقبل؛ ولأن الراوي قد ينشط فيرفع"[86].

وهذه الإجابة بمعنى إجابة ابن حجر، حيث دفع دعوى الاختلاف عن هذا الحديث؛ وصحح رواية الحسين عن يحيى التي فيها رفع الحديث؛ لوجود متابعات له، وكذا رواية أبي سلمة المرفوعة؛ لأنه ثقة، وزيادته مقبولة.

فتلخص مما سبق، أن ابنَ حجر لم ينفرد بذكر هذا الاعتراض والإجابة عليه، بل أورده أيضا شيخه ابن الملقن، وقد اتفقا على تأييد الإمام البخاري في تصحيح رواية الحسين عن يحيى عن أبي سلمة المرفوعة. والإجابة على هذا الاعتراض وجيهة؛ لأن اعتراض القاضي ابن العربي بالاختلاف

---

[82] **المصدر السابق**.

[83] الدارقطني، **العلل**، ط1، (31/3).

[84] سبق تخريجه في الاعتراض الأول.

[85] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، (250/1).

[86] ابن الملقن، **التوضيح**، (665/4).

في إسناد الحديث ليست مبنية على دليل، فهو لم يذكر الروايات المخالفة، ولا من أخرجها، وكذا لم يذكرها من رد على اعتراضه.

الاعتراض الثالث:

إضافة إلى الاعتراضين السابقين، فقد اعترض الإمام الداقطني على الحديث السابق باعتراض آخر، أشار إليه ابن حجر بقوله: "قوله: إن أبا أيوب أخبره أنه سمع ذلك من رسول الله ﷺ، قال الدارقطني[87]: هو وهم؛ لأن أبا أيوب إنما سمعه من أبي بن كعب، كما قال هشام بن عروة عن أبيه"[88].

وتوضيح هذا الاعتراض، أن الإمام الدراقطني يرى أن الرواية السابقة، التي فيها ذكر سماع أبي أيوب –رضي الله عنه لهذا الحديث من النبي ﷺ مباشرة- وهم من الرواة؛ لأنه جاء في رواية أخرى من طريق هشام بن عروة عن أبيه أنه سمع هذا الحديث من أبي بن كعب –رضي الله عنه-، كما أخرجه الإمام البخاري وغيره[89].

وقد أجاب ابن حجر على هذا الاعتراض بقوله: "الظاهر أن أبا أيوب سمعه منهما لاختلاف السياق، لأن في روايته عن أبي بن كعب قصة ليست في روايته عن النبي ﷺ، مع أن أبا سلمة -وهو ابن عبد الرحمن بن عوف- أكبر قدرا وسنا وعلما من هشام بن عروة، وروايته عن عروة من باب رواية الأقران؛ لأنهما تابعيان فقيهان من طبقة واحدة، وكذلك رواية أبي أيوب عن أبي بن كعب؛ لأنهما فقيهان صحابيان كبيران، وقد جاء هذا الحديث من وجه آخر عن أبي أيوب عن النبي ﷺ"[90][91].

---

[87] ينظر: الدارقطني، **العلل**، (33/3).

[88] ابن حجر، **فتح الباري**، (397/1).

[89] البخاري، **الصحيح**، كتاب الطهارة، باب غسل ما يصيب من فرج المرأة، (66/1)، رقم (293).قال: حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن هشام بن عروة، قال: أخبرني أبي قال: أخبرني أبو أيوب، قال: أخبرني أبي بن كعب، أنه قال يا رسول الله: إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل؟ قال: «يغسل ما مس المرأة منه، ثم يتوضأ ويصلي».

[90] الدارمي، **السنن**، كتاب: الطهارة ، باب: الماء من الماء، (243/1)، رقم (823)، وابن ماجه، **السنن** كتاب: الطهارة وسننها، باب الماء من الماء، (199/1)، رقم (607).

[91] ابن حجر، **فتح الباري**، (397/1).

وقال في المقدمة: "وعلى تقدير أن يكون أبو أيوب في نفس الأمر لم يسمعه إلا من أبي بن كعب فهو مرسل صحابي وقد اتفق المحدثون على أنه في حكم الموصول"[92].

وملخص هذا الجواب، أن ابن حجر يرى صحة سماع أبي أيوب –رضي الله عنه- لهذا الحديث من النبي ﷺ مباشرة، و من أُبَيْ بن كعب –رضي الله عنه-؛ لاختلاف سياق كل منهما، وعلى التسليم بأنه سمعه بواسطة أُبَيْ بن كعب؛ فإن ذلك لا يضره، لأن مرسل الصحابي مقبول باتفاق العلماء.

هكذا أجاب ابن حجر عن هذا الاعتراض، وقد جاءت الإشارة إليه عند غيره من الشراح ممن تقدمه أو عاصره، وأجابوا عنه، وإجاباتهم كما يلي:

- قال الكرماني (ت: 786ه): "فإن قلت أبو أيوب في هذا الطريق يروي عن رسول الله ﷺ بواسطة أُبَيْ، وفيما تقدم يروي بدون الواسطة، قلت: الحديثان مختلفان في اللفظ والمعنى، وإن توافقا في بعض الأحكام، مع جواز سماعه من رسول الله ﷺ ومن أبي كليهما، وذكر الواسطة يكون للتقوية ولأغراض أخر"[93].

- وقال ابن رجب الحنبلي (ت: 795 ه): "الذي وقع في الرواية الأولى عن أبي سلمة، عن عروة، أن أبا أيوب أخبره، أنه سمع ذلك من النبي ﷺ- وهم، نبه عليه الدارقطني وغيره، تدل عليه الرواية الثانية، عن هشام بن عروة، عن أبيه: أخبرني أبو أيوب، قال: أخبرني أبي بن كعب، عن النبي ﷺ. وقد روى عبد الرحمن بن سعاد، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ، قال: (الماء من الماء)، خرجه الإمام أحمد، والنسائي، وابن ماجه[94]، وليس فيه تصريح أبي أيوب بسماعه من النبي ﷺ"[95].

---

[92] ابن حجر، **هدي الساري**، (ص 350).

[93] الكرماني، **الكواكب الدراري**، (155/3).

[94] ينظر: أحمد، **المسند**، (511/38، 550)، رقم (23531، 23575)، والنسائي، **السنن**، كتاب: الطهارة، باب الذي يحتلم ولا يرى الماء، (115/1)، رقم (199)، وابن ماجه، **السنن**، كتاب: الطهارة وسننها، باب الماء من الماء، (199/1)، رقم (607). من طرق عن عن عبد الرحمن بن سعاد، عن أبي أيوب، أن النبي ﷺ قال: ...فذكره. وجميع هذه الطرق ليس فيها تصريح بالسماع كما ذكر ابن رجب.

[95] ابن رجب، **فتح الباري**، (374/1).

- وقال ابن الملقن (ت: 804هـ) بعد أن ذكر حديث أبي سلمة أن عروة أخبره أن أبا أيوب أخبره أنه سمع ذلك من رسول الله ﷺ: "وفي هذا رد على قول الدارقطني: لم يسمعه أبو أيوب من رسول الله ﷺ، إنما سمعه من أبي بن كعب"[96].

- وقال العيني (ت: 855هـ): "قوله (يعني الدارقطني): لم يسمعه من رسول الله ﷺ نفي، وقد جاء هذا الحديث من وجه آخر عن أبي أيوب عن النبي ﷺ، وهو إثبات، والإثبات مقدم على النفي، على أن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أكبر قدرا وسنا وعلما من هشام بن عروة، وحديث الإثبات رواه الدارمي، وابن ماجه"[97].

ومن خلال استعراض هذه الإجابات، يتضح أن ابن رجب وافق الدارقطني على اعتراضه هذا، وأيد عدم سماع أبي أيوب لهذا الحديث مباشرة من النبي ﷺ، وأشار إلى ما يقوي هذا الرأي من الأدلة، بينما ابن الملقن والعيني وافقا ابن حجر في رد هذا الاعتراض، وأيدا الرواية التي فيها سماع أبي أيوب لهذا الحديث مباشرة من النبي ﷺ بدون واسطة، وأجابا بمعنى الإجابة التي ذكرها ابن حجر.

فتلخص مما سبق، أن ابنَ حجر لم ينفرد بذكر هذا الاعتراض والإجابة عليه، بل أورده أيضا ابن رجب، وابن الملقن، والعيني، وأن هؤلاء الشراح قد اتفقوا على تأييد الإمام البخاري في تصحيح الرواية التي فيها سماع أبي أيوب لهذا الحديث مباشرة من النبي ﷺ، باستثناء ابن رجب الذي أيد عدم سماعه له مباشرة. والظاهر أن الإجابة على هذا الاعتراض قوية؛ لأن دعوى عدم السماع مبنية على الروايات التي جاءت بصيغ ليست صريحة في السماع مثل: "أن، قال، عن"، والعمل عند المحدثين أن هذه الصيغ تحمل على السماع، بشرط اللقيا وعدم التدليس، يضاف إلى ذلك أن مراسيل الصحابة مقبولة باتفاق.

الاعتراض الرابع:

قال الإمام البخاري: حدثنا عثمان، قال: حدثنا جرير، عن منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: مر النبي ﷺ بحائط من حيطان المدينة، أو مكة، فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما، فقال النبي ﷺ: «يعذبان، وما يعذبان في كبير» ثم قال: «بلى، كان أحدهما لا يستتر من بوله، وكان الآخر

---

[96] ابن الملقن، **التوضيح**، (274/4).

[97] العيني، **عمدة القاري**، (252/3).

يمشي بالنميمة» . ثم دعا بجريدة، فكسرها كسرتين، فوضع على كل قبر منهما كسرة، فقيل له: يا رسول الله، لم فعلت هذا؟ قال: «لعله أن يخفف عنهما ما لم تيبسا» أو: «إلى أن ييبسا»[98].

وقد اعترض عليه في إسناد هذا الحديث، حيث أشار الحافظ ابن حجر إلى ذلك بقوله: "ومجاهد هو ابن جبر صاحب بن عباس، وقد سمع الكثير منه، واشتهر بالأخذ عنه، لكن روى هذا الحديث الأعمش عن مجاهد، فأدخل بينه وبين ابن عباس طاووسا، كما أخرجه المؤلف بعد قليل"[99].

وقال أيضا في سياق كلامه على الأحاديث التي انتقدها الدارقطني، وغيره من النقاد على البخاري: "قال الدارقطني: وأخرجا جميعا -يعني البخاري ومسلما- حديث الأعمش عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس -يعني في قصة القبرين وأنّ أحدهما كان لا يستبرئ من بوله-، قال: وقد خالفه منصور، فقال عن مجاهد عن ابن عباس، وأخرج البخاري حديث منصور على إسقاطه طاووسا، ...، وقال الترمذي بعد أن أخرجه: رواه منصور عن مجاهد عن بن عباس وحديث الأعمش أصح. يعني المتضمن للزيادة"[100].

وخلاصة هذا الاعتراض، أن الإمام البخاري أخرج هذا الحديث من وجهين، الوجه السابق ذكره من طريق منصور، والذي أخرجه أيضا أبو داود، والنسائي، وابن خزيمة[101]. والوجه الثاني قال: حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا محمد بن خازم، قال: حدثنا الأعمش، عن مجاهد، عن طاووس، عن ابن عباس"[102]، والذي أخرجه أيضا مسلم، وأصحاب السنن الأربعة[103]، ووجه الاعتراض عليه هو إخراجه للحديث من طريق منصور مع أنه ناقص الإسناد، بدليل رواية الأعمش المتضمنة للزيادة، وهي أصح.

---

[98] البخاري، **الصحيح**، كتاب: الطهارة، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله، (53/1)، رقم (216).

[99] ابن حجر، **فتح الباري**، (317/1).

[100] ابن حجر، **هدي الساري**، (ص 350).

[101] ينظر: أبو داود، **السنن**، (6/1)، رقم (21)، والنسائي، **السنن**، (106/4)، رقم (2068)، وابن خزيمة، **الصحيح**، (73/1)، رقم (55).

[102] البخاري، **الصحيح**، كتاب: الطهارة، باب ما جاء في غسل البول، (53/1)، رقم (218).

[103] ينظر: مسلم، **الصحيح**، كتاب: الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول، (240/1)، رقم (292)، وأبو داود، **السنن**، (1 /6)، رقم (20)، والترمذي، **السنن**، (102/1)، رقم (70)، والنسائي، **السنن**، (28/1)، رقم (31)، وابن ماجه، **السنن**، (228/1)، رقم (347).

وقد أجاب ابن حجر على هذا الاعتراض بقوله: "وإخراجه له على الوجهين يقتضي صحتهما عنده، فيحمل على أن مجاهدا سمعه من طاووس عن ابن عباس، ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة أو العكس، ويؤيده أن في سياقه عن طاووس زيادة على ما في روايته عن ابن عباس، وصرح ابن حبان[104] بصحة الطريقين معا"[105]. وقال أيضا: "وهذا في التحقيق ليس بعلة؛ لأن مجاهدا لم يوصف بالتدليس، وسماعه من ابن عباس صحيح في جملة من الأحاديث، ومنصور عندهم أتقن من الأعمش، مع أن الأعمش أيضا من الحفاظ، فالحديث كيفما دار دار على ثقة، والإسناد كيفما دار كان متصلا، فمثل هذا لا يقدح في صحة الحديث إذا لم يكن راويه مدلسا، وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا"[106].

وملخص هذا الجواب، أن ابن حجر يرى صحة الروايتين، وتفسير ذلك أن مجاهدا سمعه من طاووس عن ابن عباس، وسمعه أيضا من ابن عباس بلا واسطة، ويؤيد ذلك اختلاف السياق بين الروايتين، كما أن مجاهدا ليس مدلسا، وسماعه من ابن عباس صحيح.

هكذا أجاب ابن حجر عن هذا الاعتراض، وقد جاءت الإشارة إليه عند غيره من الشراح ممن تقدمه أو عاصره، وأجابوا عنه، وإجاباتهم كما يلي:

- قال الكرماني (ت: 786ه): "طاووس هو ابن كيسان، وهو واسطة في هذا الاسناد بين مجاهد وابن عباس، بخلاف الإسناد المتقدم آنفا، والغرض أن لا يظن أنه سقط لفظ طاووس من ذلك؛ لأن مجاهدا سمع منهما"[107].

- وقال ابن الملقن (ت: 804هـ): "وذكره البخاري -قريبا- من حديث الأعمش عن مجاهد، عن طاووس، عن ابن عباس به، وهو أصح من الطريق الأولى، كما قاله الترمذي ونقله عن البخاري أيضا، واقتصر عليه مسلم، وقال ابن حبان في صحيحه: هما محفوظان. وقد رواه شعبة، عن الأعمش كرواية منصور[108]، فأسقط طاووسا"[109].

---

[104] ابن حبان، **الصحيح**، (399/7)، رقم (3129).

[105] ابن حجر، **فتح الباري**، (317/1).

[106] ابن حجر، **هدي الساري**، (ص 350). وينظر أيضا: نفس المصدر، (ص 347).

[107] الكرماني، **الكواكب الدراري**، (68/3).

[108] ابن حبان، **الصحيح**، (399/7)، رقم (3129).

[109] ابن الملقن، **التوضيح**، (391/4).

- وقال العيني (ت: 855هـ): "وقال الترمذي في العلل: سألت محمدا -يعني البخاري-: أيهما أصح؟ فقال: رواية الأعمش أصح[110]، فإن قيل: إذا كان حديث الأعمش أصح، فلم لم يخرجه وخرج الذي غير صحيح؟ قيل له: كلاهما صحيح، فحديث الأعمش أصح، فالأصح يستلزم الصحيح على ما لا يخفى، ويؤيده أن شعبة بن الحجاج رواه عن الأعمش كما رواه منصور، ولم يذكر طاووسا"[111].

وهذه الإجابات بمعنى إجابة ابن حجر، فهي متفقة على تصحيح رواية الأعمش التي فيها سماع مجاهد من طاووس عن ابن عباس، ورواية منصور التي فيها سماعه من ابن عباس بلا واسطة؛ مع الإشارة إلى أن رواية الأعمش أصح من رواية منصور، وهذا خلاف ما أشار إليه ابن حجر، من تقديم رواية منصور على رواية الأعمش.

فتلخص مما سبق، أن ابنَ حجر لم ينفرد بذكر هذا الاعتراض والإجابة عليه، بل أورده أيضا الكرماني، وابن الملقن، والعيني، وأن هؤلاء الشراح قد اتفقوا على تصحيح الرواية التي فيها سماع مجاهد من ابن عباس بلا واسطة، إلا أنهم اختلفوا في أيهما أصح. والظاهر أن الإجابة على هذا الاعتراض قوية؛ لأن العمل عند المحدثين أن الراوي إذا حدث عن شيخ مباشرة وبواسطة- يقبل منه كلا الروايتين؛ بشرط اللقيا وعدم التدليس.

المبحث الرابع: الاعتراض بوجود خطأ في الإسناد

أورد ابن حجر اعتراضا واحدا يندرج تحت الخطأ في الإسناد، وهو كما يلي:

قال الإمام البخاري: "حدثنا محمد بن سنان، قال: حدثنا فليح، قال: حدثنا أبو النضر، عن عبيد بن حنين، عن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري، قال: خطب النبي ﷺ فقال: «إن الله خير عبدا بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عند الله»، الحديث"[112].

واعترض عليه في إسناد هذا الحديث، حيث بين ابن حجر ذلك بقوله: "قال الدارقطني: رواية من رواه عن أبي النضر عن عبيد عن بسر غير محفوظة، واختلف فيه على فليح، فرواه محمد بن سنان

---

[110] الترمذي، **العلل الكبير**، (42/1)، رقم (36).

[111] العيني، **عمدة القاري**، (115/3).

[112] البخاري، **الصحيح**، كتاب: الصلاة، باب: الخوخة والممر في المسجد، (100/1)، رقم (466).

هكذا، وتابعه المعافى بن سليمان الحراني، ورواه سعيد بن منصور، ويونس بن محمد المؤذن، وأبو داود الطيالسي، عن فليح، عن أبي النضر، عن عبيد بن حنين وبسر بن سعيد جميعا عن أبي سعيد"[113].

وخلاصة هذا الاعتراض، أن الدارقطني يرى أن رواية محمد بن سنان عن محمد بن فليح- فيها خطأ في قوله "عن عبيد **عن** بسر"، والصواب رواية من رواه عن فليح، عن أبي النضر، عن عبيد وبسر جميعا –بواو العطف-.

وقد أجاب ابن حجر على هذا الاعتراض بقوله: "فقد نقل ابن السكن عن الفربري عن البخاري أنه قال هكذا حدث به محمد بن سنان وهو خطأ، وإنما هو عن عبيد بن حنين وعن بسر بن سعيد يعني بواو العطف، فعلى هذا يكون أبو النضر سمعه من شيخين حدثه كل منهما به عن أبي سعيد. وقد رواه مسلم كذلك عن سعيد بن منصور عن فليح عن أبي النضر عن عبيد وبسر جميعا عن أبي سعيد[114]، وتابعه يونس بن محمد عن فليح أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عنه[115]، ورواه أبو عامر العقدي عن فليح عن أبي النضر عن بسر وحده أخرجه المصنف في مناقب أبي بكر[116]، فكأنّ فليحا كان يجمعهما مرة ويقتصر مرة على أحدهما، وقد رواه مالك عن أبي النضر عن عبيد وحده عن أبي سعيد، أخرجه المصنف أيضا في الهجرة[117]، وهذا مما يقوي أن الحديث عند أبي النضر عن شيخين، ولم يبق إلا أن محمد بن سنان أخطأ في حذف الواو العاطفة، مع احتمال أن يكون الخطأ من فليح حال تحديثه له به، ويؤيد هذا الاحتمال أن المعافي بن سليمان الحراني رواه عن فليح كرواية محمد بن سنان، وقد نبه المصنف على أن حذف الواو خطأ فلم يبق للاعتراض عليه سبيل"[118].

وملخص هذا الجواب، أن ابن حجر يرى أن رواية محمد بن سنان عن محمد بن فليح- فيها خطأ كما أشار إليه الدارقطني، ولكن لا وجه للاعتراض على البخاري؛ لأنه قد نبه على خطأ هذه الرواية، كما نقله الفربري عنه.

---

[113] ابن حجر، **هدي الساري**، (ص 350)، وينظر أيضا: **فتح الباري**، (559/1).

[114] مسلم، **الصحيح**، كتاب: فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر، (1854/4)، رقم (2382).

[115] ابن أبي شيبة، **المصنف**، كتاب: الفضائل، باب: ما ذكر في أبي بكر، (348/6)، رقم (31926).

[116] البخاري، **الصحيح**، كتاب المناقب، باب فضل أبي بكر، (4/5)، رقم (3654).

[117] **المصدر السابق**، كتاب: مناقب الأنصار، باب هجرة النبي ﷺ، (57/5)، رقم (3904).

[118] ابن حجر، **فتح الباري**، (559/1).

هكذا أجاب ابن حجر عن هذا الاعتراض، وقد جاءت الإشارة إليه عند غيره من الشراح ممن تقدمه أو عاصره، وأجابوا عنه، وإجاباتهم كما يلي:

- قال الكرماني (ت: 786ه): "اعلم أنه وقع في بعض النسخ أبو النضر عن عبيد بن حنين عن أبي سعيد، وفي بعضها أبو النضر عن عبيد عن بسر عن أبي سعيد بالجمع بينهما بواو العطف، وهذا الرابع خطأ؛ لأن عبيداً لم يرو عن بسر. قال الغسّاني في كتابه التقييد: إن البخاري حكم بخطئه على ما نقل عنه الفربري، وقال فيه أيضا: لعل فليحا كان يحدث به مرة عن عبيد، ومرة عن بسر، ومرة عنهما، وكل صواب"[119].

- وقال ابن الملقن (ت: 804ه): "هكذا ثبت في روايتنا عبيد، عن بسر، عن أبي سعيد، وكذا رواه محمد بن زكريا النيسابوري، فقال: حدثنا المعافى بن سليمان الحراني، ثنا فليح. وذكر أبو علي الجياني أن رواية محمد بن سنان والمعافى بن سليمان ليست محفوظة عن أبي النضر، وقال ابن السكن عن الفربري: قال محمد بن إسماعيل: هكذا رواه محمد بن سنان، عن فليح، وهو خطأ، وإنما هو عن عبيد وعن بسر يعني: بواو العطف"[120].

- وقال العيني (ت: 855ه):" وكأن هذا الاختلاف إنما أتى من فليح؛ لأن الحديث حديثه وعليه يدور، وهو عند بعضهم: هو لين الرواية، وحاصل الرواية أن فليحا كان يروي تارة عن عبيد وعن بسر كليهما، وتارة يقتصر على أحدهما، والخطأ من محمد بن سنان؛ حيث حذف الواو العاطفة، فافهم"[121].

وبالنظر في هذه الإجابات، يتضح أنها بمعنى إجابة ابن حجر، فهي متفقة على خطأ رواية ابن سنان عن ابن فليح، كما أشار إليه الدارقطني، إلا أنهم لم يذكروا أنه لا وجه للاعتراض على البخاري، كما ذكر ابن حجر.

فتلخص مما سبق، أن ابنَ حجر لم ينفرد بذكر هذا الاعتراض والإجابة عليه، بل أورده أيضا الكرماني، وابن الملقن، والعيني، وأن هؤلاء الشراح قد اتفقوا على خطأ هذه الرواية، كما نبه على

---

[119] الكرماني، **الكواكب الدراري**، (127/4).

[120] ابن الملقن، **التوضيح**، (613/5).

[121] العيني، **عمدة القاري**، (233/4).

ذلك البخاري نفسه. والظاهر أن الإجابة على هذا الاعتراض ليست قوية؛ لأن الشراح لم يجيبوا على سبب إخراج البخاري لهذه الرواية، مع حكمه عليها بالخطأ، وهذا هو اعتراض الدارقطني.

الخاتمة وفيها أهم النتائج:

في ختام هذا البحث هذه إشارة إلى أهم النتائج التي توصل إليها، وهي كما لي:

1. عدد الاعتراضات على أسانيد الإمام البخاري في كتاب: بدء الوحي، والإيمان، والعلم، والوضوء، والغسل، والحيض، والتيمم، والصلاة، التي ذكرها الحافظ ابن حجر في كتابه "فتح الباري"- بلغت تسعة اعتراضات (9)، موزعة على ستة أحاديث من مجموع أحاديث الدراسة التي بلغت 520 حديثا.
2. انقسمت هذه الاعتراضات على أربعة أنواع، وهي: التدليس في الإسناد، وتحته اعتراضان (2)، والاضطراب في الإسناد، وتحته اعتراضان (2)، والزيادة أو النقص في الإسناد، وتحته أربعة اعتراضات (4)، والخطأ في الإسناد، وتحته اعتراض واحد (1).
3. جميع هذه الاعتراضات غير مؤثرة في صحة متون الأحاديث؛ إذ هي انتقادات موجهة لبعض طرق الحديث ورواتها، وكثير من العلماء يرون الصواب مع الإمام البخاري فيما انتقد عليه.
4. جميع هذه الاعتراضات التسعة (9) تمت الإشارة إليها والإجابة عليها من قبل أكثر شراح صحيح البخاري، إلا أن ابن حجر يتميز في رد الاعتراضات بتفصيل الجواب وتوضيحه.
5. سلك ابن حجر في دفع الاعتراضات على الأسانيد منهجا متنوعا في الاستدلال بقواعد علوم الحديث، وجمع طرق الحديث عند الاختلاف، وبيان أحوال الرواة المدلسين، والموازنة بين الرواة في الجرح والتعديل.
6. يفصل أحيانا الإجابة في المقدمة ويختصرها في الشرح، كما في الاعتراض الأول من المطلب الثاني، والاعتراض الثاني والرابع من المطلب الثالث. وأحيانا يذكر بعض الإجابات في المقدمة، ولا يعيدها في الشرح كما في الاعتراض الأول من المبحث الأول.
7. يذكر اسم المعترض في الغالب، وقد يسميه في المقدمة، ولا يعيده في الشرح كما في الاعتراض الأول من المبحث الثاني، والاعتراض الثاني والثالث من المبحث الثالث.
8. لا يستعمل ابن حجر أقوال غيره من الشراح المتأخرين في دفعه الاعتراضات، بخلاف رده على الاعتراضات على التراجم، فهو يستعين بالنقل عنهم كثيرا.

9. يلتمس ابن حجر للإمام البخاري مخرجا ما وجد إلى ذلك سبيلا، حيث رد جميع الاعتراضات ما عدا اعتراضا واحدا، وهو الاعتراض الوارد في المبحث الرابع، وهذا أيضا وافق فيه الإمام البخاري؛ حيث هو نفسه أشار إلى وجود خطأ في الإسناد.

الخلاصة: جداول ورسوم توضيحية للبحث

أولا: عدد أحاديث الدراسة موزعة على الكتب من صحيح البخاري

أ. الجدول:

الكتاب	بدء الوحي	الإيمان	العلم	الوضوء	الغسل	الحيض	التيمم	الصلاة
عدد الأحاديث	07	51	76	113	46	40	15	172
المجموع	520							

ب. الرّسم البيانيّ:

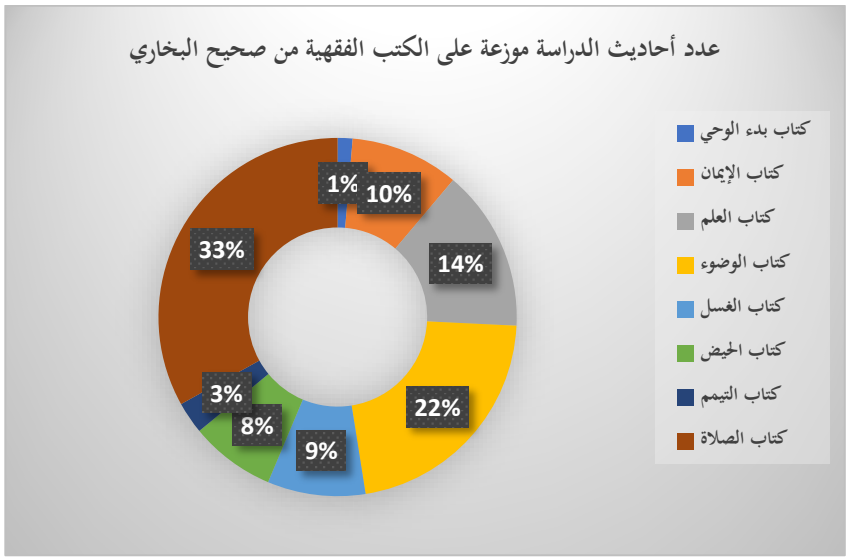

ثانيا: عدد الاعتراضات على الأسانيد موزعة على الكتب من صحيح البخاري

أ. الجدول:

الكتاب	بدء الوحي	الإيمان	العلم	الوضوء	الغسل	الحيض	التيمم	الصلاة
عدد الاعتراضات	0	0	0	4	3	0	0	2
المجموع	9							

ب. الرّسم البيانيّ:

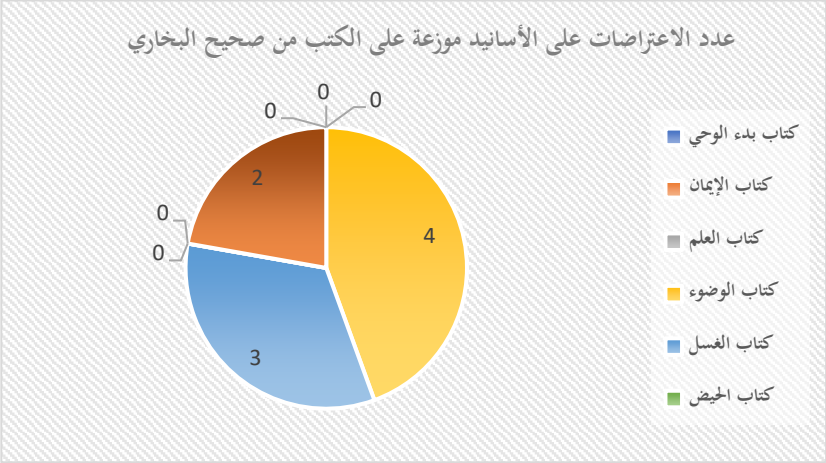

ثالثا: أنواع الاعتراضات على الأسانيد

ا. الجدول:

نوع الاعتراض	عدد الإعتراضات
التدليس في الإسناد	2
الاضطراب في الإسناد	2
الزيادة أو النقص في الإسناد	4
الخطأ في الإسناد	1
المجموع	9

ب. الرسم البياني:

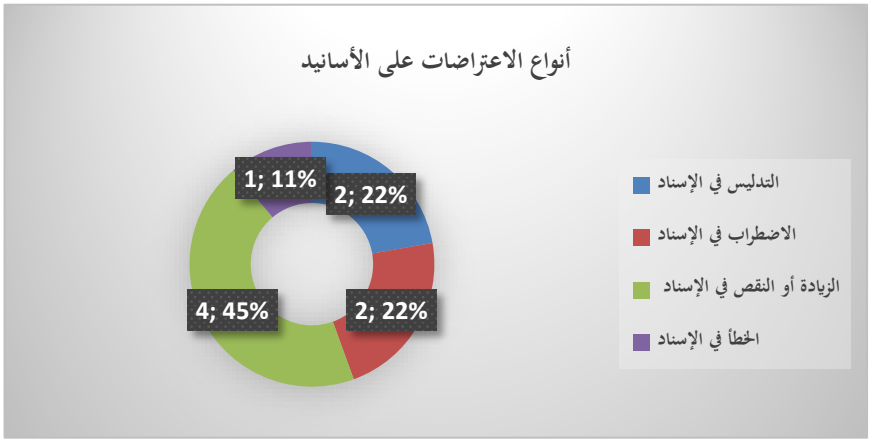

رابعا: جدول عام لبيانات البحث

الكتاب	كتاب بدء الوحي	كتاب الإيمان	كتاب العلم	كتاب الوضوء	كتاب الغسل	كتاب الحيض	كتاب التيمم	كتاب الصلاة	المجموع
دد الأحاديث	07	51	76	13	46	40	15	172	520
دد الاعتراضات	0	0	0	4	3	0	0	2	09

BALAGH
Journal of Islamic and Humanities Studies
Vol 1 / No 2 – August 1443 / 2021
ISSN: 2791-6561
Received: 29.06.2021 | Accepted: 17.07.2021 | DOI: 10.5281/zenodo.5552180

المصادر والمراجع:

- الإمام أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، **المسند**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، د.ط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421 هـ / 2001 م).
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، **الصحيح= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، تحقيق: محمد زهير الناصر، ط1، (الرياض: دار طوق النجاة، 1422هـ).
- البِرْماوي، محمد بن عبد الدائم بن موسى المصري، **اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح**، تحقيق: لجنة بإشراف نور الدين طالب، ط1، (سوريا: دار النوادر ، 1433 هـ / 2012 م).
- البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي، **مسند البزار= البحر الزخار**، تحقيق: محفوظ الرحمن وآخرون، ط1، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 2009م).
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة، **سنن الترمذي**، تحقيق، أحمد شاكر، ط2، (مصر: شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1395 هـ / 1975م).
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، **العلل**، تحقيق: سعد الحميد، وخالد الجريسي، ط1، (الرياض: مطابع الحميضي، 1427 هـ / 2006 م).
- ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1271هـ/1952م).
- الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ / 1990م).
- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البُستي، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، ترتيب: ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408 هـ / 1988م).
- ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني(ت: 852هـ)، **طبقات المدلسين= تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، تحقيق: عاصم القريوتي، ط1، (عمان: مكتبة المنار، 1403هـ / 1983م).
- ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ط1، (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326هـ).
- ابن حجر، **هدي الساري= مقدمة فتح الباري**، د.ط، (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ).
- ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، د.ط، (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ).
- ابن حجر، **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط1، 1405ه).

- ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع المدخلي، (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط1، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).
- الحَجْوي، محمد بن الحسن الثعالبي الفاسي، **الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام**، تحقيق: محمد بن عزوز، ط1، (الدار البيضاء: دار ابن حزم، 1424هـ/2003م).
- الحويني، أبو إسحاق حجازي محمد شريف، **النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة**، ط1، (المنصورة: دار الصحابة للتراث، 1408 هـ / 1988م).
- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن المغيرة النيسابوري، **صحيح ابن خُزَيمة**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط3، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1424 هـ /2003 م).
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، **تاريخ بغداد**، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ/2002م).
- الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد البغدادي، **الإلزامات والتتبع**، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، ط2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1405 هـ / 1985 م).
- الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، ط1، (الرياض: دار طيبة، 1405 هـ /1985 م).
- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل السمرقندي، **مسند الدارمي= سنن الدارمي**، تحقيق: حسين سليم أسد، ط1، (السعودية: دار المغني، 1412 هـ/ 2000 م).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني، **سنن أبي داود**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، (بيروت: دار الرسالة العالمية، 1430هـ /2009 م).
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط3، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ/1985م).
- الذهبي، **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**، تحقيق: محمد شكور الحاجي، ط1، (الزرقاء: مكتبة المنار، 1406هـ / 1986م).
- الذهبي، **تاريخ الإسلام**، تحقيق: بشار عوّاد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003 م).
- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن البغدادي، ثم الدمشقي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محمود بن شعبان، وآخرون، ط1، (المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية، 1417 هـ / 1996 م).

- ابن العراقي، أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين (ت: 826 هـ)، **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، تحقيق: عبد الله نوارة، (الرياض: مكتبة الرشد، د.ت).
- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1410هـ/1990م).
- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت: 771هـ)، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: محمود الطناحي، وآخرون، (القاهرة: دار هجر، ط1، 1413 ه).
- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي، **المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1، (الرياض: مكتبة الرشد، 1409هـ).
- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت: 360 هـ)، **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق بن عوض الله، وآخرون، د. ط، (القاهرة: دار الحرمين، د.ت).
- الطبراني، **مسند الشاميين**، تحقيق: حمدي السلفي، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة 1405هـ / 1984م).
- الطبراني، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي السلفي، ط2، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، د.ت).
- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد شاكر، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1420 هـ /2000 م).
- ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرون، ط1، (بيروت: الكتب العلمية، 1418ه/1997م).
- ابن العربي، محمد بن عبد الله بن محمد المعافري، **عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي**، ط1، (بيروت: تصوير دار الكتب العلمية، د.ت).
- ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله (ت: 571 هـ)، **تاريخ دمشق**، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، (دمشق: دار الفكر، 1415 هـ / 1995 م).
- العلائي، خليل بن كيكلدي بن عبد الله (ت ٧٦١هـ)، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق: حمدي السلفي، (بيروت: عالم الكتب، ط2، 1407 ه/ 1986 م).
- العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى المكي، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ط1، (بيروت: دار المكتبة العلمية، 1404هـ / 1984م).
- العيني، محمود بن أحمد بن موسى الغيتابي، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، د.ط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت).

- ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي، **اختصار علوم الحديث**، تحقيق: أحمد شاكر، ط2، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت).
- الكرماني، محمد بن يوسف بن علي، **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، ط1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1356هـ / 1937م).
- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، (د.م: دار إحياء الكتب العربية، د.ت).
- المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقق: بشار عواد معروف، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـ/1980م).
- مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **الصحيح= المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله** ﷺ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت).
- ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد المصري، **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، تحقيق: فريق من الباحثين بدار الفلاح، ط1، (دمشق: دار النوادر، 1429 هـ / 2008 م).
- النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، **السنن= المجتبى من السنن**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط2، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1406هـ / 1986م).
- والنووي، أبو زكريا يحيى بن شرف (ت: 676 هـ)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ط1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت).
- الباجي، سليمان بن خلف التجيبي، **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، تحقيق: أبو لبابة حسين، ط1، (الرياض: دار اللواء، 1406 /1986م).
- ابن أبي يعلى، محمد بن محمد أبي يعلى بن الحسين بن محمد، **طبقات الحنابلة**، تحقيق: محمد حامد الفقي، د.ط، (بيروت: دار المعرفة، د.ت).
- أبو يعلى ، أحمد بن علي بن المثُنى التميمي الموصلي، **مسند أبي يعلى**، تحقيق: حسين سليم أسد، ط1، (دمشق: دار المأمون للتراث، 1404هـ / 1984م).